جامعة الإسكندرية
كلية الحقوق
قسم الدراسات العليا

الأعذار القانونية في قانون العقوبات الليبي

"دراسة مقارنة"

رسالة للحصول على درجة الماجستير في الحقوق

مقدمة من الباحثة

سارة أبو بكر محمد المبروك كريدان

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور

أمين مصطفي محمد

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي
ووكيل كلية الحقوق لشئون البيئة وتنمية المجتمع
جامعة الإسكندرية

P.U.A. Library
Library D G
ulty of : Legal
ial No : 861
ssification : 343

٢٠١١

ملخص الرسالـة

الأعذار القانونية هي حالات نص عليها المشرع على سبيل الحصر، بحيث يترتب على وجودها إما تخفيف العقوبة وجوباً أو الإعفاء منها، وينبني على ذلك أنه ليس بإمكان القاضي أن يقر بوجود عذر لا تتوافر شرائطه المقررة قانوناً، وليس بإمكانه كذلك أن ينكر وجوده إن توافر في واقع الحال، أو ألا يرتب عليه التخفيف الذي نص عليه القانون، أو أن يخفف بمدى أوسع مما صرح به، وعليه أن يشير في حكمه إلى العذر ويثبت توافر شرائطه.

وتؤدى الأعذار القانونية وظيفة أساسية في مجال تفريد العقوبة، فهي تلعب إلى جانب الظروف القضائية المخففة دوراً مهماً في جعل العقوبة أكثر واقعية وأكثر استجابة لظروف الجاني وظروف الجريمة وتحول دون مساواة مطلقة ومحددة بين الجناة على اختلاف خطورتهم، وتقود في النهاية إلى عقوبة عادلة.

وتتنوع الأعذار القانونية فيما بينها، فهناك ما يطلق عليه البعض موانع العقاب (الأعذار المعفية) وهى عديدة ومقررة لأسباب مختلفة، فقد تكون مقابل الخدمة التي يقدمها الجاني للهيئة الاجتماعية بالكشف عن الجريمة، وقد يكون الإعفاء مقرراً بقصد تشجيع الجاني على عدم الاسترسال في عمله الإجرامي، وقد يكون مقرراً بسبب إصلاح الجاني الضرر الناتج عن الجريمة، كما قد يكون مقرراً مراعاة لظروف الأسرة ووشائج القربى، وهذا الإعفاء يشمل العقوبات الأصلية والتبعية والتكميلية على حد السواء، وهناك الأعذار المخففة العامة التي تطبق على كل الجرائم والمجرمين، وهى في قانون العقوبات الليبي (عذر صغر السن، عذر تجاوز حدود الإباحة، عذر العيب الجزئي في العقل، عذر اجتماع الأسباب)، وهناك الأعذار المخففة الخاصة التي لا تطبق إلا على جريمة أو مجرم بعينه، وهى في قانون العقوبات الليبي (عذر التلبس بالزنا – العذر المخفف لعقوبتي القتل أو الإجهاض صيانة للعرض، والأعذار الخاصة بجريمة السرقة "عذر سرقة المنافع – عذر سرقة المال تافه القيمة"، والأعذار المخففة في جرائم التزييف)، وينصرف أثر العذر المخفف إلى العقوبة الأصلية والتبعية، ولكن لا يؤثر على العقوبة التكميلية، إذ هي مرتبطة بالجريمة التي لا تتغير أحكامها بالعذر، وطبقاً للقواعد العامة فإن الأعذار القانونية هي محض أسباب شخصية لذا فإنه لا يتعدى أثرها إلى غير من تقرر له العذر

وبما أن الأعذار القانونية تؤدى إما إلى الإعفاء من العقاب أو تخفيفه، فإنها بهذا تتشابه مع أنظمة قانونية أخرى تقود إلى ذات النتيجة وإن اختلفت مع الأعذار في الأسس والأسباب، ومن أهم هذه الأنظمة الظروف القضائية المخففة، المسئولية المخففة، أسباب الإباحة، موانع المسئولية الجنائية، العفو الشامل.

CamScanner